



بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير السنوي الثامن والثلاثون

عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرني أن أقدم للمهتمين بأعمال بنك الكويت المركزي بشكل خاص، والمتابعين لتطور أوضاع القطاع المصرفي والمالي المحلي عموماً، التقرير السنوي الثامن والثلاثين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٠/٠٩) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات لكل من المركز المالي للبنك كما يعكسه بيان الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٠، ونتائج أعماله ونشاطه كما يعكسها حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المذكورة. وكما هو عليه الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، إلى جانب استعراض أهم القرارات والإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي خلال تلك السنة المالية من خلال مختلف إدارته ومكاتبه في شتى المجالات المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية بما في ذلك أبرز التعليمات والتعاميم والنظم واللوائح الرقابية التي وجهها البنك المركزي إلى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

وتجدر الإشارة بداية إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفاقمت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وانعكاساتها المتعددة التي واصلت التأثير على الأوضاع النقدية والمصرفية المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، مع استمرار التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية والتقلبات الملموسة في مؤشرات الأسواق المالية العالمية والإقليمية. ولذلك، فقد تركزت جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ على السعي لزيادة متانة أوضاع وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي وترسيخ قدرتها على التصدي للأثار السلبية لتحديات تلك الأزمة وتجاوزها من جانب، وتهيئة الأجواء المناسبة لمعاودة وحدات الجهاز المصرفي والمالي الاضطلاع بدورها في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي من جانب آخر.

وضمن تلك الجهود يمكن الإشارة إلى الإجراءات والخطوات التحفيزية التي بادر بنك الكويت المركزي باتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ والتي شملت إجراء ثلاثة تخفيضات في سعر الخصم لديه وبما مجموعه ١٢٥ نقطة أساس خلال السنة المالية المذكورة ليصل ذلك السعر إلى ٢,٥% في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل ٣,٧٥% في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ جهوده الحثيثة في مجال تطوير سياساته الرقابية والإشرافية في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من تحديات ومستجدات، شأنه في ذلك شأن السلطات الرقابية في الكثير من الدول الأخرى.

وتتركز جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي، بما يساهم في المحافظة على دعائم الاستقرار المالي في البلاد من خلال تعزيز سلامة ومثانة الأوضاع المالية لتلك الوحدات، وزيادة كفاءتها وقدرتها على التعامل مع المستجدات والتطورات المحلية والعالمية. وقد شملت جهود كلاً من الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني المزيد من الإجراءات الاحترازية والتحوطية للتحقق من تطبيق الممارسات المهنية السليمة والالتزام بالسياسات والبرامج والتعليمات الرقابية، والتطوير المتواصل لتلك السياسات والبرامج الرقابية لمواكبة أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وضمن هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بإجراء تعديلات مؤثرة في نظمه الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المصرفي والمالي الخاضعة لإشرافه ورقابته، وكان من أبرز تلك التعديلات تعزيز ضوابط العمل المصرفي المرتبطة بصفة خاصة بكل من إدارة المخاطر، واختبارات الجهد المالي، وإدخال تعديل على الركن الثاني من معيار كفاية رأس المال (بازل ٢) الخاص بعملية المراجعة الرقابية بهدف التأكيد على أهمية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من قبل البنوك في مواجهة مختلف المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، وغيرها. هذا بالإضافة إلى التأكيد على أهمية إجراء اختبارات الجهد المالي (Stress Testing) بصفة دورية منتظمة بهدف تقييم قدرة البنوك المحلية على مواجهة الإنكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة (Stress Situations).

وفي إطار جهوده الرامية إلى تطوير البرامج والأنظمة الخاصة بتقنية المعلومات لديه، واستحداث نظم جديدة لمواكبة التطورات التقنية بهدف رفع كفاءة الأداء في مختلف إداراته ومكاتبه، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بتنفيذ العديد من المشاريع في هذا المجال. وكان من أبرزها مشروع الخدمات الاستشارية لشبكة البنك المركزي من الداخل والخارج بما يتيح التأكد من خلوها من أية ثغرات أمنية، ونظام الميكنة المتكاملة للتحويلات بين البنوك، ونظام الحماية والمنع لشبكة البنك ضد كافة الاختراقات، وتحديث أنظمة الشبكة الخارجية للبنك، ونظام أرشفة البريد الإلكتروني، وتطوير البوابة الإلكترونية للبنك، وغيرها، بالإضافة إلى البدء في تنفيذ أنظمة وبرامج معلومات جديدة من أبرزها "نظام الدخول الموحد على الأنظمة"، و"نظام قراءة الشيكات"، و"نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية"، و"نظام لمكافحة غسل الأموال ضمن عمليات السويقت"، وغيرها.

كما شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مواصلة الجهود التي يبذلها البنك المركزي والرامية لتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني بما يعزز من قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه. إلى جانب ذلك، وفي إطار الحرص على توفير المعلومات الموثوقة والبيانات الدقيقة للجمهور، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده في مجال إعداد وإصدار نشراته الإحصائية الدورية وتقاريره المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتحديث محتويات اللوحة الإلكترونية الخاصة بالبنك المركزي على الشبكة الدولية للإنترنت.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يكلل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالنجاح، وأن يوفقنا في العمل من أجل خير وطننا الحبيب ورفعة شأنه وازدهاره، وذلك في ظل رعاية صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق ،،،،

سالم عبدالعزيز الصباح
محافظ بنك الكويت المركزي

أولاً - أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية:

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكل من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام، والميزانية المجمعّة لكل من البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية. وتعكس تلك التطورات في جانب منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها المتعددة على تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، الأمر الذي حرص معه بنك الكويت المركزي على تعزيز المعالجات والإجراءات التحفيزية التي قام البنك المركزي باتخاذها مع بروز بوادر تحديات تلك الأزمة خلال الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وبما يساهم في زيادة قدرة وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي للتصدي لإفرازات تلك الأزمة من جانب، وتهيئة الأجواء المناسبة لمعاودة وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الاضطلاع بدورها في مجال دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي من جانب آخر.

وترتیباً على ذلك، تشير البيانات المتعلقة بالمجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إلى نمو في تلك المجاميع والمؤشرات خلال تلك السنة وإن كان بمعدلات أقل مقارنة بنظيرتها خلال السنوات المالية السابقة (٢٠٠٦/٠٥ - ٢٠٠٨/٠٧)، وذلك على النحو التالي:

١ - التطورات النقدية:

أ - عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٢٥٦٣٧,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل مستواه البالغ نحو ٢٤٨٦٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٧٧٥,٩ مليوناً ونسبته ٣,١%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ٤٤٩١ مليوناً ونسبته ٢٢% خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع بالرغم من تقادم تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ليعكس الجهود الحثيثة للبنك المركزي في مجال التخفيف من حدة تداعيات تلك الأزمة على أوضاع السيولة المحلية وبما يساهم في توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وجاءت الزيادة المذكورة في عرض النقد كنتيجة للارتفاع في كل من الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٥٥٣,٢ مليون دينار وبنسبة ١١,٨% (من نحو ٤٦٩٥,١ مليون دينار إلى نحو ٥٢٤٨,٣ مليون دينار)، وشبه النقد بنحو ٢٢٢,٧ مليون دينار وبنسبة ١,١% (من نحو ٢٠١٦٧ مليون دينار إلى نحو ٢٠٣٨٩,٦ مليوناً).

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

تغير ٢٠١٠/٠٩ عن ٢٠٠٩/٠٨ قيمة %	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	نهاية الفترة	
٣,١	٧٧٥,٩	٢٥٦٣٧,٩	٢٤٨٦٢,٠	٢٠٣٧١,٠	عرض النقد (ن٢)
١١,٨	٥٥٣,٢	٥٢٤٨,٣	٤٦٩٥,١	٤٨٥٦,٣	الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:
١٢,٥	٤٩٣,١	٤٤٤٥,٧	٣٩٥٢,٦	٤١٩٠,٥	الودائع تحت الطلب
١,١	٢٢٢,٧	٢٠٣٨٩,٦	٢٠١٦٧,٠	١٥٥١٤,٧	شبه النقد
٤,٤	٧٤٧,١	١٧٨٣٢,٤	١٧٠٨٥,٣	١٣٩٢١,١	الودائع بالدينار
١٧,٠-	٥٢٤,٥-	٢٥٥٧,٠	٣٠٨١,٧	١٥٩٣,٦	الودائع بالعملات الأجنبية

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من البنك المركزي والبنوك المحلية^(١) خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، فإن الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغ قيمته نحو ٧٧٥,٩ مليون دينار ونسبته ٣,١% قد جاء نتيجة للزيادة في كل من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٦٠٦,٦ مليون دينار، وصافي موجوداتها الأجنبية بنحو ١٦٩,٣ مليون دينار. وتُعزى الزيادة المذكورة في صافي الموجودات المحلية أساساً إلى الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٢٣٥,٩ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% أساساً ضمن تطور يعكس مواصلة البنوك المحلية توفير الائتمان المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي، وبما ساهم في التخفيف من حدة انعكاس التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أنشطة تلك القطاعات.

أما الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ والبالغ قيمته نحو ١٦٩,٣ مليون دينار، فقد جاء نتيجة للارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما قيمته ١١٣,٧ مليون دينار ونسبته ٢,٦%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ٥٥,٦ مليون دينار ونسبته ١,١%.

ب- أسعار الفائدة المحلية:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بإجراء ثلاثة تخفيضات في سعر الخصم لديه بما مجموعه ١٢٥ نقطة أساس ليصل بذلك سعر الخصم إلى ٢,٥% في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، مقابل ٣,٧٥% في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. ففي ١٣ أبريل ٢٠٠٩ أجرى بنك الكويت المركزي تخفيضاً على سعر الخصم لديه بواقع ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٣,٥٠%، ثم قام البنك المركزي بإجراء تخفيض ثان في ذلك السعر بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٩ بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٣%، ثم اتبع ذلك بتخفيض ثالث بواقع ٥٠ نقطة أساس (من نحو ٣% إلى ٢,٥%) في ٨ فبراير ٢٠١٠. وجاء ذلك الخفض في سعر الخصم في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة،

(١) وتشتمل على البنوك التجارية وفروع البنوك الأجنبية، والبنوك المتخصصة (بنك الكويت الصناعي)، إضافة إلى البنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

والتطورات في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، جاءت قرارات خفض سعر الخصم استمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعائم النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية في ظل انحسار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني والحاجة لتكريس الأجواء الداعمة لدفع مسيرة النمو في قطاعات الاقتصاد المحلي من خلال تقليص تكلفة الائتمان المصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي يعتبر سعراً محورياً ترتبط به، ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة المحلية على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناء على ذلك، يؤدي خفض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك التخفيض.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ تراجعاً مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر على الترتيب لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إلى نحو ١,٣٥١% و ١,٥٠٦% على ذات الترتيب، مقابل نحو ٢,٨٣٢% و ٢,٩٩٣% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

من جانب آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ لتصل إلى نحو ٠,٣٠٦% و ٠,٤٢٧% على الترتيب وذلك مقابل نحو ١,٦٣٧% و ١,٩١١% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ١,٠٤٥ نقطة مئوية و ١,٠٨٠ نقطة مئوية على الترتيب لصالح الودائع بالدينار الكويتي. وفي الإتجاه ذاته، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر وأجل ٣ أشهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ لتصل إلى نحو ١,٠٢٢% و ١,٢٣٤% على

الترتيب، وذلك مقابل نحو ٢,٥٣٦% و ٢,٧٩٢% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة من نحو ٢,٠٣٥% خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إلى نحو ١,٦٦٢% خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧ والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. ويتيح العمل بنظام سلة العملات مرونة نسبية في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية الرامية إلى المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية وترسيخ أسس الاستقرار النقدي في البلاد، وبما يكفل الحد من أثر التذبذبات الحادة التي قد تحدث أحياناً في أسعار صرف العملات الرئيسية، ومن ثمّ الحدّ من الضغوط التضخمية المستوردة المرتبطة بتطورات أسعار صرف العملات العالمية.

وفي هذا المجال بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ٢٨٧,٥٢ فلساً (لكل دولار أمريكي) مقابل نحو ٢٧٢,٩٢ فلساً للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ١٤,٦ فلساً ونسبته ٥,٣%. وبلغ الفرق بين أعلى سعر (٢٩٢,٥٠ فلساً) وأدنى سعر (٢٨٤,٤٠ فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ما نسبته ٢,٨%. وفي المقابل شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ تقلبات واضحة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار ما نسبته ١٩,٤% مقابل الجنيه الاسترليني، و ١٧% مقابل الفرنك السويسري، و ١٦,٧% مقابل اليورو، و ١٥,٩% مقابل الين الياباني.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	أبريل ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩					أبريل ٢٠٠٩ - مارس ٢٠١٠				
	أعلى	أدنى	الفرق	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	الفرق	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٩٣,٨٥	٢٦٤,٧٥	٢٩,١٠	١٩١,٠٠	٢٨٨,٣٠	٢٩٢,٥٠	٢٨٤,٤٠	٨,١٠	٢٨٨,٧٥	٢٨٧,٦٢
جنيه إسترليني	٠,٧٣٢١	٠,٤٩٩٢	٠,٢٣٢٩	٠,٦٩٨١	٠,٦٩٥٩	٠,٧٠٣٤	٠,٥٨٩٠	٠,١١٤٤	٠,٦٧٠٩	٠,٦٣٨٧
اليورو	٠,٨٠٢٣	٠,٦٢٥٤	٠,١٧٦٩	٠,٧٥١٩	٠,٧٦٤٦	٠,٧٧٣٥	٠,٦٦٢٦	٠,١١٠٩	٠,٧٤٤١	٠,٧٢٠٠
فرنك سويسري	١,٣٣٢٧	٠,٩٩٥١	٠,٣٣٧٦	١,١٤٤٢	١,١٤٥٦	١,١٦٨٨	٠,٩٩٨٨	٠,١٧٠٠	١,٠٦٧٩	١,٠٥٥٣
ين ياباني	١١٠,٥٠٥	٨٧,٦٨٥	٢٢,٨٢٠	٩٧,٧٨٠	٩٣,١٤٠	١٠٠,٨١٥	٨٦,٩٩٥	١٣,٨٢٠	٩٢,٧٧٥	٩٠,٦٩١

د - الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً قيمته ٩٤٣ مليون دينار ونسبته ٣,٩% خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ لتصل إلى نحو ٢٥١٢٩,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٤١٨٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساساً نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع العقار (بنحو ٤١٦,٢ مليون دينار أو بنسبة ٦,٨%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ٤٥٧,٨ مليوناً أو بنسبة ٥,٨%)، وقطاع المؤسسات المالية من غير البنوك (بنحو ١٣٢ مليوناً أو بنسبة ٤,٨%) وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو ٧٢,٥ مليوناً أو بنسبة ٤٦,٢%). ومن جهة أخرى، انخفضت في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى كل من قطاع التجارة (بنحو ٦٩,٩ مليون دينار أو بنسبة ٣,٠%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٩,٢ ملايين أو بنسبة ٠,٥%). أما فيما يتعلق باتفاقيات التسهيلات الائتمانية المُبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، والتي تعكس التغير في حدود التسهيلات الائتمانية القائمة، والتسهيلات المقدّمة إلى عملاء جدد، فتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة تلك التسهيلات بنحو ٢٥٧,٨ مليون دينار وبنسبة ٢,٥% لتصل إلى نحو ١٠٦٣٦,٣ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل ١٠٣٧٨,٦ مليوناً خلال السنة المالية السابقة.

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية (للمقيمين)
(مليون دينار)

تغير (٢) عن (١) (%)	قيمة	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	نهاية الفترة
		(٢)	(١)	(١)	
٣,٩	٩٤٣,٠	٢٥١٢٩,٠	٢٤١٨٦,٠	٢١٣٥٩,٥	رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:
٣,٠	٦٩,٣	٢٢٥٢,٠	٢٣٢١,٩	١٩٠٩,٨	• التجارة
٠,٢-	٣,٣-	١٤٩٠,٥	١٤٩٣,٨	١١٦٠,٣	• الصناعة
٠,٥-	٩,٢-	١٦٨٥,٣	١٦٩٤,٦	١٥٠٧,٣	• الإنشاء
٤,٨	١٣٢,٠	٢٨٨١,٢	٢٧٤٩,٣	٢٦٨١,٣	• المؤسسات المالية غير البنوك
٥,٨	٤٥٧,٨	٨٤١٨,٠	٧٩٦٠,١	٧٢١١,٨	• التسهيلات الشخصية
٦,٨	٤١٦,٢	٦٥٦٣,٠	٦١٤٦,٤	٥٤٤٢,٦	• العقار

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ - السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات ومن أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى الضخ المباشر للسيولة. وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك ارتفاعاً ملموساً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ قيمته نحو ٧٠٦,٥ ملايين دينار ونسبته ١٣٤% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ١٢٣٣,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٢٧,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بطرح ٢٩ إصداراً من سندات (سندات البنك المركزي) بقيمة اسمية بلغت نحو ٢٨٢١,٥ مليون دينار، واستحق خلال تلك السنة المالية ٢٦ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو ١٩٣٠,٥ مليون دينار. وترتيباً على ذلك ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي ليصل إلى نحو

١٢٤٣,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل مستوى نهاية السنة المالية السابقة البالغ نحو ٣٥٢,٥ مليوناً، وبما يمثل زيادة قيمتها ٨٩١ مليوناً ونسبتها ٢٥٢,٨%.

و - إصدارات أدوات الدين العام:

تعتبر أدوات الدين العام من سندات وأذونات الخزنة الكويتية التي يديرها بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في مجال تنظيم السيولة المحلية. وفي هذا الصدد، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بطرح ١٠ إصدارات من أدوات الخزنة بقيمة اسمية بلغت نحو ٧٠٠ مليون دينار، واستحق منها خلال تلك الفترة ٨ إصدارات بقيمة اسمية بلغت نحو ٥٥٠ مليون دينار. إلى جانب ذلك، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بطرح ١٧ إصداراً من سندات الخزنة (استحقاق سنة) بقيمة اسمية بلغت نحو ١٥٩٤ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢٠ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة اسمية بلغت نحو ١٨٤١ مليون دينار. وترتيباً لذلك، فقد تراجع إجمالي رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة) بما قيمته ٩٧ مليون دينار ونسبة ٤,٦% ليصل إلى نحو ٢٠٣٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل نحو ٢١٣٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بين ما قيمته نحو ١٨٦٣,٩ مليون دينار (٩١,٧%) للبنوك المحلية، ونحو ١٦٩,١ مليون دينار (٨,٣%) لجهات أخرى.

٢- التطورات المصرفية:

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ تباطؤاً واضحاً في معدل نمو إجمالي الميزانية للبنوك المحلية مقارنةً بمعدلات النمو المحققة في إجمالي تلك الميزانية على مدى السنوات السابقة (٢٠٠٣/٠٢ - ٢٠٠٨/٠٧)، وبما يعكس جانباً من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في ظل ما أدت إليه

تلك الأزمة على وجه الخصوص من خلق حالة من الحذر لدى وحدات ذلك القطاع من التوسع في منح الائتمان. وفي هذا المجال، تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ليصل إلى نحو ٤٠٥٨٤,٧ مليون دينار مقابل نحو ٣٩٥١٨,١ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، بما يمثل ارتفاعاً بنحو ١٠٦٦,٦ مليوناً ونسبة ٢,٧%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٢٣٥,٩ مليون دينار ونسبة ٤,٨% ليصل إلى نحو ٢٧١٠١,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢٥٨٦٥,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. وقد جاءت تلك الزيادة كنتيجة لارتفاع كلٍّ من أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية بنحو ٩٤٣ مليون دينار ونسبة ٣,٩%، كما تمت الإشارة لذلك آنفاً، لتصل إلى نحو ٢٥١٢٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢٤١٨٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وأرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٢٩٢,٩ مليون دينار ونسبة ١٧,٤%، لتصل إلى نحو ١٩٧٢,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ١٦٧٩,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي (حسابات وودائع وسندات لدى البنك المركزي) بنحو ١٢٧٨,٢ مليون دينار ونسبته ٨٦,٣% ليصل إلى نحو ٢٧٥٩,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ١٤٨١,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الارتفاع إلى محصلة النمو في كل من مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ٨٩٠,٧ مليون دينار ونسبة ٢٥٢,٥% (من نحو ٣٥٢,٨ مليوناً إلى نحو ١٢٤٣,٥ مليوناً)، وأرصدة الودائع الآجلة للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بنحو ٧٠٦,٥ ملايين دينار ونسبة ١٣٤% (من نحو ٥٢٧,٤ مليوناً إلى نحو

١٢٣٣,٩ مليوناً) من جهة، والانخفاض من جهة أخرى في أرصدة ودائعها تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ٣١٩,١ مليوناً (من نحو ٦٠١,٥ مليوناً إلى نحو ٢٨٢,٤ مليوناً) فيما بين نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ونهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ على الترتيب.

- انخفاض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١١٥٧,٦ مليون دينار وبنسبة ١٣,٧%، ليصل إلى نحو ٧٢٦٣,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٨٤٢٠,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الانخفاض كمحصلة للتراجع في أرصدة كلٍّ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٥٥٢,٦ مليون دينار وبنسبة ٣١,٣% من جهة، والارتفاع من جهة أخرى في كل من الاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٢١٢,٦ مليون دينار وبنسبة ١٠,٦%، والتسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بنحو ١٥٧,٣ مليون دينار وبنسبة ١٤,٧%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٢٥,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,٦%.

- تراجع رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ١٤٣,٦ مليون دينار وبنسبة ٧,٢% ليصل إلى نحو ١٨٦٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢٠٠٧,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويعزى التراجع المذكور بالكامل إلى انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام بنحو ١٤٣,٦ مليون دينار وبنسبة ٧,٢%، ليصل إلى نحو ١٨٦٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢٠٠٧,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية
(مليون دينار)

الأرصدة في نهاية السنة			البنود
٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	
			الموجودات
١٤٠,٤	١١٩,٢	٩٨,١	نقد
٢٧٥٩,٨	١٤٨١,٦	١٧٧٨,٦	المطالب على البنك المركزي
٢٨٢,٤	٦٠١,٥	٥٧٣,٦	أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي
١٢٤٣,٥	٣٥٢,٨	٥٤٦,٦	سندات البنك المركزي
١٢٣٣,٩	٥٢٧,٤	٦٥٨,٥	ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي
٥٩٨,٧	٦٥٣,٢	١٨٩٧,٥	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
١٨٦٣,٩	٢٠٠٧,٥	١٧٩٣,٦	المطالب على الحكومة
١٧١٣,٩	٢٠٠٧,٥	١٧٩٣,٦	سندات الخزينة
١٥٠,٠	-	-	أذونات الخزينة
٢٧١٠١,٣	٢٥٨٦٥,٤	٢٣٣٨٢,٦	المطالب على القطاع الخاص
٢٥١٢٩	٢٤١٨٦,٠	٢١٣٥٩,٥	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
١٩٧٢,٣	١٦٧٩,٥	٢٠٢٣,١	استثمارات محلية أخرى
٧٢٦٣,١	٨٤٢٠,٧	٧٤٣٩,٢	الموجودات الأجنبية
٣٤١٤,٥	٤٩٦٧,١	٤٤٣٩,٧	ودائع لدى بنوك أجنبية
١٢٢٦,١	١٠٦٨,٨	١١٠٩,٦	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين
٢٢١٥,٣	٢٠٠٢,٨	١٥٦٣,٥	استثمارات بالخارج
٤٠٧,٢	٣٨٢,٠	٣٢٦,٣	موجودات أجنبية أخرى
٨٥٧,٥	٩٧٠,٦	٨٤٤,٨	موجودات أخرى
٤٠٥٨٤,٧	٣٩٥١٨,١	٣٧٢٣٤,٥	إجمالي الموجودات = المطلوبات
			المطلوبات
٢٤٨٣٥,٣	٢٤١١٩,٥	١٩٧٢٧,٧	ودائع القطاع الخاص المقيم
٢٢٢٧٨,١	٢١٠٣٧,٨	١٨١١١,٦	بالدينار
٢٥٥٧,٢	٣٠٨١,٧	١٦١٦,١	بالعملة الأجنبية
٣٧٠٩,٤	٣١٧١,١	١٩٢٢,٧	ودائع الحكومة
٦٩٩,٨	٥٩٣,٢	١٨٣٦,٨	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
٥١٩٢,٦	٤٧٩٠,٩	٤٧٥٢,٧	حقوق المساهمين
٢٧٩١,٣	٤٠٦٢,٥	٦٦٠٥,٨	المطلوبات الأجنبية
١٩٢١,٣	٢٢٥٩,٦	٣٠٣٧,٢	ودائع من البنوك الغير مقيمة
٨٤٤,٠	١٧٢٠,٤	٣٤٣٤,٠	ودائع أخرى من غير المقيمين
٢٦,٠	٨٢,٥	١٣٤,٧	مطلوبات أجنبية أخرى
٣٣٥٦,٢	٢٧٨١,٠	٢٣٨٨,٦	مطلوبات أخرى
٧١٢١,٥	٨٩٠٣,٣	٨٩٠٣,٨	حسابات نظامية
٥٨٤١,٧	٦٢٣٤,٠	٥٤١٨,٤	كفالات
٩٤٤,٠	١٦٤٣,٢	٢٧٠٢,٠	إعتمادات مستندية
٣٣٥,٨	١٠٢٦,١	٧٨٣,٦	قبولات مصرفية

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ٧١٥,٨ مليون دينار وبنسبة ٣% لتصل إلى نحو ٢٤٨٣٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢٤١١٩,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاءت الزيادة المذكورة أساساً نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ١٢٤٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٥,٩%، لتصل إلى نحو ٢٢٢٧٨,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٢١٠٣٧,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. أما أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية، فقد سجلت انخفاضاً بنحو ٥٢٤,٥ مليون دينار وبنسبة ١٧%، لتصل إلى نحو ٢٥٥٧,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٣٠٨١,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٥٣٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١٧% لتصل إلى نحو ٣٧٠٩,٤ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٣١٧١,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨.
- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٤٠١,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,٤%، ليصل إلى نحو ٥١٩٢,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٤٧٩٠,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨.
- تراجعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ١٢٧١,٢ مليون دينار وبنسبة ٣١,٣%، لتصل إلى نحو ٢٧٩١,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ وذلك مقابل نحو ٤٠٦٢,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. وشمل ذلك الانخفاض كلاً من أرصدة وودائع لجهات أجنبية غير مصرفية بنحو ٨٧٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٥٠,٩%، وودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو ٣٣٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١٥%، والمطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ٥٦,٥ مليون دينار وبنسبة ٦٨,٥%.

ب- الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية:

تشير البيانات المتوافرة إلى تسارع وتيرة التراجع في إجمالي الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ليصل إلى نحو ١٤٧٧٨ مليون دينار (لعدد ١٠٠ شركة) مقابل نحو ١٦٤٦٨,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ (لعدد ١٠١ شركة)، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ١٦٩٠,٤ مليوناً ونسبة ١٠,٣% بعد تراجع بلغت قيمته نحو ٥٥٠,٨ مليوناً ونسبته ٣,٢% خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك التراجع كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- انخفضت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما قيمته ٢٨٤,١ مليون دينار ونسبته ٣٠,١% لتصل إلى نحو ٦٥٨,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، وذلك مقابل نحو ٩٤٢,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء الانخفاض المذكور ليعكس في الجانب الأكبر (٩٦,٣%) منه الانخفاض في إجمالي أرصدة حسابات شركات الاستثمار المحلية لدى البنوك بما قيمته ٢٧٣,٦ مليون دينار ونسبته ٢٩,٨% ليصل إلى نحو ٦٤٥,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بنحو ٩١٩,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفضت أرصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته ٦٧١,١ مليون دينار ونسبته ١٤,١% لتصل إلى نحو ٤٠٨٨,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بنحو ٤٧٥٩,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الانخفاض نتيجة للانخفاض في كل من أرصدة الاستثمارات المحلية المالية بنحو ٦٥٠,٥ مليون دينار ونسبة ١٥,٢%، وأرصدة الاستثمارات المحلية غير المالية بنحو ٢٠,٦ مليون دينار ونسبة ١٥,٢%.

الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية
(مليون دينار)

الأرصدة في نهاية السنة		البيانات
٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	
الموجودات:		
٦٥٨,١	٩٤١,٩	النقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٣٥٠,٧	١٨١٧,٧	تمويل العملاء
٧٢٢,٥	٩٤٨,١	القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)
٦٢٨,٢	٨٦٩,٥	تمويل العملاء بأدوات مالية إسلامية
٤٠٨٨,٦	٤٧٥٩,٧	الاستثمارات المحلية
٣٦١٩,٣	٤٢٦٩,٨	الاستثمارات المالية
٤٦٩,٤	٤٨٩,٩	الاستثمارات غير المالية
٦٥٣٣,٩	٦٥٥٤,١	الموجودات الأجنبية
٢١٤٦,٧	٢٣٩٤,٨	الموجودات الأخرى
١٤٧٧٨,٠	١٦٤٦٨,٢	الموجودات = المطلوبات
المطلوبات:		
٥٦٦٦,٠	٥٧٩٥,٤	رأس المال والاحتياطي
٣٦٤٣,٨	٤١٠٨,٦	التمويل من المقيمين
٦٦٩,٢	٨٨٨,٥	السندات و صكوك التمويل
٣٣٥٠,٢	٣٤٤٠,١	المطلوبات الأجنبية
١٤٤٨,٨	٢٢٣٥,٧	المطلوبات الأخرى
١٠٠	١٠١	عدد الشركات

- تراجعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ٤٦٧ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧% لتصل إلى نحو ١٣٥٠,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل نحو ١٨١٧,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وشمل ذلك التراجع أرصدة كل من التمويل بأدوات إسلامية (٢٤١,٣ مليون دينار أو ٢٧,٨%)، وأرصدة التمويل عن طريق قروض وسلفيات الشركات التقليدية (٢٢٥,٧ مليون دينار أو ٢٣,٨%).

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأخرى بما قيمته ٢٤٨,١ مليون دينار ونسبته ١٠,٣% ليصل إلى نحو ٢١٤٦,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل نحو ٢٣٩٤,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٢٠,٢ مليون دينار ونسبته ٠,٣% ليصل إلى ما يعادل نحو ٦٥٣٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بما يعادل نحو ٦٥٥٤,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الانخفاض كمحصلة للانخفاض في كل من أرصدة الاستثمارات الأجنبية (الاستثمارات المالية والاستثمارات غير المالية) بما يعادل نحو ٢٧٩,٨ مليون دينار ونسبة ٥%, وأرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بما يعادل نحو ٢٤,٦ مليون دينار ونسبة ١٨,٩% من جهة، والارتفاع من جهة أخرى في النقد والأرصدة لدى بنوك أجنبية بما قيمته ١٧٥,٦ مليوناً ونسبته ٥٦,٣%, وأرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٠٨,٥ ملايين دينار ونسبة ٢٠,٢%.

على جانب المطلوبات:

- انخفضت أرصدة التمويل من المقيمين (تشمل مؤسسات القطاع المصرفي والمالي بالإضافة إلى جهات أخرى) بما قيمته ٤٦٤,٨ مليون دينار ونسبته ١١,٣% لتصل إلى نحو ٣٦٤٣,٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بنحو ٤١٠٨,٦ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨. ويعزى ذلك الانخفاض إلى محصلة الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من شركات الاستثمار بما قيمته ١٥٢,١ مليون دينار ونسبته ٢٨%, ورصيد التمويل المقدم من جهات أخرى (غير المصرفية والمالية) بنحو ٢٧٣,٦ مليوناً ونسبة ٣٦,٣% من جهة، ورصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بنحو ٣٩,١ مليوناً ونسبة ١,٤% من جهة أخرى.

- انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بما يعادل نحو ٨٩,٨ مليون دينار ونسبته ٢,٦% ليصل إلى ما يعادل نحو ٣٣٥٠,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بما يعادل نحو ٣٤٤٠,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ١٢٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢,٢% ليصل إلى نحو ٥٦٦٦ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقارنة بنحو ٥٧٩٥,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأخرى بما قيمته ٧٨٦,٩ مليون دينار (٣٥,٧%) ليصل إلى نحو ١٤٤٨,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ مقابل نحو ٢٢٣٥,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

ثانياً- أهم الإجراءات والتعليقات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي:

كثّف بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المسجلة لديه من خلال الإشراف المكتبي والتفتيش الميداني على تلك الوحدات، وذلك ضمن مساعيه المتواصلة للمحافظة على سلامة ومتانة أوضاع ذلك القطاع وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يساهم كذلك في زيادة قدرة وحدات ذلك القطاع على مواجهة تداعيات انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لمعاودة القيام بدورها المحوري في دعم عجلة النشاط الاقتصادي المحلي. وتشمل تلك الوحدات البالغ عددها ٢٧٠ كما في ٢٠١٠/٣/٣١ كل من البنوك المحلية التجارية والإسلامية والمتخصصة (وعددها ٢٠ بنك)، وشركات الاستثمار (وعددها ١٠٠ شركة، منها ٥٤ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، وشركات الصرافة (وعددها ٣٨ شركة)، وصناديق الاستثمار المحلية (وعددها ١١٢ صندوقاً، منها ٥٤ صندوقاً تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية).

وقد قام بنك الكويت المركزي خلال من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بإصدار عدد من التعاميم والتعليقات للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته لتعزيز ضوابط العمل المصرفي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وإجراءات اختبارات الجهد المالي والتأكيد على مختلف الجوانب التطبيقية في الركن الثاني من معيار بازل (٢) الخاص بعملية المراجعة الرقابية. وفي هذا الشأن، قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ بإدخال تعديل في الركن الثاني من معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، الخاص بعملية المراجعة الرقابية، بهدف التأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من قبل البنوك، والتي تعني أنه بالإضافة إلى التزام البنوك بنسبة كفاية رأس المال مقابل مخاطر الركن الأول من معيار بازل (٢)، وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، فإن على البنوك أيضاً أن تتأكد من أن معدل كفاية رأس المال لديها كاف لمواجهة مخاطر العمل المصرفي بصفة عامة، وليس فقط المخاطر التي

جاءت تحت الركن الأول، وذلك بالإضافة إلى قيام البنوك بإجراء اختبارات الجهد المالي لإرساء منهجية عمل تشكل جزءاً من إدارة المخاطر لديها. هذا وجدير بالذكر أيضاً أن بنك الكويت المركزي قد أصدر تعليمات بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ إلى البنوك الإسلامية بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (٢) لتحل محل التعليمات السابقة بذلك الشأن، وبحيث تكون التعليمات الجديدة سارية اعتباراً من نهاية يونيو ٢٠٠٩. وتأخذ هذه التعليمات بالاعتبار طبيعة المخاطر الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في ضوء التعليمات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وفي إطار سياسة بنك الكويت المركزي بشأن تعزيز الشفافية والإفصاح تماشياً مع معايير الحوكمة، وكذلك مع ما تقضي به التعليمات الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، أصدر البنك المركزي تعميماً يركز على ما تضمنه المحور الثالث من تلك المعايير "الإفصاح والشفافية" بتحديد الآلية المناسبة للإفصاح في المؤسسات المالية، وتبني البنوك سياسة إفصاح معتمدة من مجالس إدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات عدة تركز على تعزيز رقابته وأهمية أن توفر البنوك والشركات الاستثمارية كافة المعلومات والإيضاحات عن الالتزامات المالية وغيرها من البيانات التي يحرص بنك الكويت المركزي على توفرها بدقة.

كذلك، وفي إطار الاطمئنان إلى سلامة ومتانة الأوضاع المالية للبنوك وعدم تعرضها لمخاطر الانكشاف في المشتقات المالية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥ مواصلة تزويده بتقارير مدققي حسابات البنك بشأن إجراء تدقيق خاص حول نشاط البنوك في التعامل في المشتقات المالية بما في ذلك تقييم ضوابط الرقابة الداخلية لهذا النشاط والتحقق من كفاية وفاعلية هذه الضوابط وحدود المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

إلى جانب ذلك، فقد طلب بنك الكويت المركزي من البنوك بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١ تزويده بتقارير دورية حول خطط واستراتيجيات عملها وما تواجهه هذه البنوك من مشاكل وبصفة خاصة في ضوء انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق النقد والمال واقتصاديات الدول المختلفة. وتهدف التعليمات التي أصدرها البنك المركزي في هذا الشأن إلى توسيع دائرة إطلاع البنوك على تطورات الأوضاع التي تحيط بها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتحديد النظرة المستقبلية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية. ويقوم البنك المركزي من خلال هذه التقارير بتقييم كفاءة البنوك

في إدارة مخاطر العمل المصرفي لديها في إطار ما لديها من رؤية مستقبلية حول تطوير نظم العمل المختلفة لديها بما يتماشى مع أفضل الممارسات في العمل المصرفي.

ثالثاً- أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ارتفاعاً في الأنشطة المصرفية للبنك المركزي في مجال الإصدار النقدي، حيث ارتفع رصيد أوراق النقد والمسكوكات المصدرة من قبل البنك المركزي خلال تلك السنة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وضمن هذا الإطار، تشير البيانات إلى أن متوسط النقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بلغ نحو ٨٧٩ مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته ٨١٢,١ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٦٦,٩ مليوناً ونسبة ٨,٢%. وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ١٠١٧,٧ مليون دينار في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ٨٠٩,٢ مليون دينار في ١٧ أغسطس ٢٠٠٩. وفي الإتجاه ذاته، شهدت قيمة النقد المتداول (المعبر عن النقد المصدر مطروحاً منه النقد المحتفظ به لدى البنوك المحلية) ارتفاعاً قيمته نحو ٦٠,١ مليون دينار ونسبته ٨,١% من نحو ٧٤٢,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إلى نحو ٨٠٢,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرّائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ٢٣٣,٢ مليون دينار.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ١٥٣,٧ بليون دينار مقابل نحو ٢٤٠,٢ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٨٦,٥ بلايين دينار ونسبته ٣٦%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد إنخفض إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ليبلغ نحو ٨,٦ بلايين دينار لعدد ٢٠٣٩ ألف عملية (شيك) بمتوسط ما

قيمته نحو ٣٥١٨ ديناراً)، مقابل نحو ١٠,٦ بلايين دينار لعدد ٢١٩٢ ألف عملية (شيك) بمتوسط ما قيمته نحو ٣٨٥٣,٥ ديناراً) خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بتنفيذ ٩٠٤٦ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١٤٨٨,٧ مليون دينار، مقابل ٩٧٥٣ حوالة مصرفية قيمتها نحو ٩٧٦,٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية التي قام بتنفيذها بنك الكويت المركزي لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى في شكل إعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، فقد تمثلت بالبيان التالي:

القيمة بالدينار الكويتي	العدد	البيانات
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١٧٨,٧٧٨,٧٠٤	٤١	(١) الاعتمادات المفتوحة
٤,٠٢٦,٣٨١	٣	- اعتمادات محلية
١٧٤,٧٥٢,٣٢٣	٣٨	- اعتمادات أجنبية
٩٧,٩٩٨,٦٢٧	٢٣٩	(٢) الاعتمادات المدفوعة
٣,٥٥٣,٦٠٤	٩	- اعتمادات محلية
٩٤,٤٤٣,٠٢٣	٢٣٠	- اعتمادات أجنبية
	٥٤	(٣) التعديلات
	٣	- اعتمادات محلية
	٥١	- اعتمادات أجنبية
ثانياً: عمليات التحصيل:		
٥٠,٤٦٧	١٨	كمبيالات برسم التحصيل
٢٤,٤٩١	٩	أ- الواردة
٢٥,٩٧٦	٩	ب- المدفوعة
٥٦١,٧٧٠	١٣٣	ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:

رابعاً- القوى العاملة في بنك الكويت المركزي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي في مجال تطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني وبما يواكب تطورات العمل في البنك وأساليب الرقابة والإشراف طبقاً لأفضل الممارسات العالمية. وقام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بإتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، من أبرزها ما يلي:

١- تم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ قبول ٥٦ خريجاً كويتيياً للتدريب على وظائف مختلفة في البنك المركزي (٣٩ من حملة الشهادات الجامعية و١٧ من الحاصلين على الدبلوم في العلوم التطبيقية)، وتم أيضاً خلال السنة المالية المذكورة تعيين ١٣٣ موظفاً منهم ١١١ موظفاً كويتيياً (٨٣,٥%). وبذلك وصل إجمالي عدد العاملين في البنك المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إلى ٩١١ موظفاً منهم ٦٧٨ موظفاً كويتيياً (٨٥,٦%).

٢- شارك بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة داخل دولة الكويت بلغ عددها ١٨٧ دورة، وأوفد إليها ١٠٧٥ موظفاً من موظفي البنك. بالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ١٣٥ موظفاً لحضور ٩٤ دورة تدريبية خارج دولة الكويت بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية الأجنبية المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي.

٣- تم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إيفاد ١٢٤ موظفاً في مهام رسمية خارج دولة الكويت لحضور ٧٠ إجتماعاً ومؤتمراً ذات صلة بأعمال البنك المركزي، وذلك على المستوى الخليجي والعربي والدولي. كما تم خلال السنة المالية المذكورة إيفاد ٤ موظفين لحضور عدد ٢ مؤتمر واجتماع داخل دولة الكويت.

٤- نظم البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ عدداً من البرامج التدريبية المتخصصة للكوادر الكويتية من حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وشهادة الدبلوم، وذلك لإعدادهم وتأهيلهم للعمل في إدارات ومكاتب البنك المختلفة. إلى جانب ذلك، وإنطلاقاً من اهتمام البنك المركزي بتدريب طلبة الجامعات والمعاهد فقد تم تدريب عدد ١٦ من طلبة الجامعات والمعاهد التطبيقية الكويتية في إدارات ومكاتب البنك المختلفة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩.

٥- تم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ تحديث اختبارات القبول لشغل الوظائف بالبنك، وتعديل الهيكل التنظيمي لعدد من الإدارات بالبنك، وإعداد ضوابط وأسس التعاقد مع الكويتيين وغير الكويتيين. هذا بالإضافة إلى إعداد أسس وضوابط استكمال الدراسة خلال العمل (الدراسة بنظام الإبتعاث الجزئي).

خامساً - أعمال وأنشطة أخرى:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بأعمال وأنشطة أخرى متعددة منها ما يلي:

- تواصلت جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى تطوير وتحديث الأنظمة الفنية والتطبيقية التي يستعين بها للقيام بوظائفه المختلفة، حيث شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إنجاز العديد من المشروعات التقنية في هذا المجال، ومن أبرزها تنفيذ " مشروع الخدمات الاستشارية لتقييم شبكة البنك المركزي من الداخل والخارج وتقييم بعض الأنظمة الحساسة"، و"مشروع تثبيت نظام الحماية والمنع من الاختراقات لشبكة البنك"، و"نظام أرشفة البريد الإلكتروني"، و"مشروع تحديث أنظمة الشبكة الخارجية للبنك"، و"مشروع البوابة الإلكترونية للبنك"، وتطبيق المرحلة الأولى من "نظام الدخول الموحد على أنظمة البنك"، وغيرها. كما يجري العمل على تنفيذ بعض المشروعات في هذا المجال، ومن أبرزها "نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية" الذي يهدف إلى ميكنة إجراءات المدفوعات والحوالات المالية فيما بين الجهات الحكومية والجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (شركات استثمار وصرافة) من ناحية، والمصارف المحلية من ناحية أخرى، وإعطاء الجهات ذات العلاقة القدرة على الاستعلام الفوري والتحكم بحساباتهم الموجودة ببنك الكويت المركزي، و"نظام قراءة الشيكات" لميكنة الإجراءات الخاصة بقراءة بيانات شيكات بنك الكويت المركزي لعملية الصرف بهدف تقديم خدمة أفضل للعملاء من حيث الدقة والسرعة. بالإضافة إلى إجراء الاختبارات على "نظام الميكنة المتكاملة للتحويلات بين البنوك"، و"نظام لمكافحة غسل الأموال ضمن عمليات السويفت" الذي يرمي إلى فحص تحويلات البنك المركزي عن طريق نظام التحويلات العالمي (سويفت) إلى الجهات الخارجية والتأكد من سلامة وشرعية الجهة المستفيدة عن طريق التحقق من عدم وجود اسم تلك الجهة في قائمة الجهات المشبوهة، و"تجهيز وتشغيل موقع موازي/ بديل لربط الجهاز المالي/ الحكومي بالشبكة

الخارجية للبنك" وذلك لتقليل فرص انقطاع الشبكة الخارجية للبنك، وإجراء التشغيل الموازي لأنظمة مطورة ومحدثة لشبكة البنك الخارجية.

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته المختلفة (الشهرية، والفصلية)، كما استمر في إصدار التقريرين الاقتصادي والسنوي باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعها محلياً وخارجياً على المهتمين بالشؤون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. إلى جانب ذلك، استمر البنك المركزي في تحديث محتويات اللوحة الإلكترونية الخاصة به على الشبكة الدولية للإنترنت والتي تشمل المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة عن القطاع المصرفي والمالي المحلي، وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية الخاصة بالبنك المركزي.

سادساً -

الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠١٠

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك"). ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٠ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة معها وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٢ فئة أ
من بدر وشركاه محاسبون ومراجعو حسابات

الكويت في ٦ مايو ٢٠١٠

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في

٣١ مارس ٢٠١٠

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	إيضاح	الموجــــــــودات
٣١,٧٣٦,٣٣٢	٣١,٧٣٦,٣٦١		الذهب
٦٠٩,٧٢١,٧٢٤	٢٠٩,٣٢٣,٨٧٧		النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية
٤,٣٥٤,٠٦٢,١٨٠	٤,٧٧٦,٧٠٢,٧٥٠	٣	الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية
٣١,٦٣٥,٨٠٠	٢٧,٨٥٠,٩٠٢	٤	الموجودات الأخرى
٥,٠٢٧,١٥٦,٠٣٦	٥,٠٤٥,٦١٣,٨٩٠		
٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	١٢	حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية

٣١ مارس ٢٠١٠ "بالدينار الكويتي"

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	إيضاح	حقوق الملكية والمطلوبات
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال - المدفوع بالكامل
٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٥	صندوق الاحتياطي العام
٩٩,٧٧٢,٠٨٤	٢٦٧,٠٩١,٠٧٤	٦	الحساب الخاص
٧٧,٠٣١,٩٠١	٥,٩٠٨,٧٨٢		ربح السنة
٨٦١,٧٠١,٨٨٧	٩٤٢,٩٥٠,٤٣٢	٧	النقد المصدر
٣٥٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٢٤٣,٥٠٠,٠٠٠	٨	سندات البنك المركزي المصدرة
٨٤٤,٨١١,٧٢٣	٤٤٦,٨٤٥,٩٤٣		حسابات الحكومة
١,٠٨٠,٠٢١,١٥١	١,٠٠٠,٠٠٠	٩	حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي
			حسابات جارية وودائع البنوك المحلية
١,١٣٧,٣٤٠,٩٩٤	١,٥٢٤,١٣٧,٨٦٥	١٠	لدى البنك المركزي
١٠٠,٤٨٥,٩٦٨	٦٦,٨١٦,٦١٩		المؤسسات الدولية
٧٣,١٦٥,٩١٠	١٥٣,٨١٢,٤٠٧	١٢	التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية
١٠٠,٣٢٤,٤١٨	٩٣,٥٥٠,٧٦٨	١١	مطلوبات أخرى
٥,٠٢٧,١٥٦,٠٣٦	٥,٠٤٥,٦١٣,٨٩٠		
			حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية
٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	١٢	

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بنك الكويت المركزي

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠
(بالدينار الكويتي)

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	إيضاح
١١٩,٩٢٩,٦١٤	٤٢,٦٦٣,٥٩٠	الفوائد والإيرادات من الاستثمارات
(٧٤,٣٦٤)	(٩٣,٤٣٧)	مصاريف الفوائد والعمولات
١١٩,٨٥٥,٢٥٠	٤٢,٥٧٠,١٥٣	
١,٤٣١,٢٧١	٢,٧٨٨,٠٠٣	الإيرادات الأخرى
١٢١,٢٨٦,٥٢١	٤٥,٣٥٨,١٥٦	إيرادات التشغيل
(٤٤,٢٥٤,٦٢٠)	(٣٩,٤٤٩,٣٧٤)	١٣ مصاريف التشغيل
٧٧,٠٣١,٩٠١	٥,٩٠٨,٧٨٢	صافي ربح السنة
		سيتم التصرف في صافي ربح السنة وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وذلك على النحو التالي:
٧٧,٠٣١,٩٠١	٥,٩٠٨,٧٨٢	٥ لحساب الحكومة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٠)

١- أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أعدت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة هي ما يلي:

أ - الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية.

د - احتساب الإيراد:

تُحتسب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المطبّق.

هـ - المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على المصروفات في السنة التي يتم فيها اعتمادها.

و - العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص.

٣ - الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
٤,٣٤٩,٦٩٣,٤٣٠	٤,٧٧٢,٣٧١,٥٠٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية
٤,٣٦٨,٧٥٠	٤,٣٣١,٢٥٠	تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير
٤,٣٥٤,٠٦٢,١٨٠	٤,٧٧٦,٧٠٢,٧٥٠	

٤- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
٥,٤٨٧,٥٨٨	٢,٢١٤,٣٣٠	فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى
٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠	إستثمارات بالدينار الكويتي
٢٣٠,٥٤٥	٢٦٣,٦١٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
١٩,٤٨٢,٥٦٠	١٧,١٧٢,٦٦٦	دفعات مقدمة
٣,٦٤٣,٨٩٧	٥,٤٠٩,٠٨١	أرصدة مدينة أخرى
٣١,٦٣٥,٨٠٠	٢٧,٨٥٠,٩٠٢	

٥- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق. وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي. وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق. وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ منذ عام ٢٠٠٧، حيث وصل رصيد الإحتياطي العام إلى ٢٩٥ مليون دينار كويتي.

٦- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
١١٢,٠٢٨,٥٨٧	٩٩,٧٧٢,٠٨٤	الرصيد في بداية السنة
(١٢,٢٥٦,٥٠٣)	١٦٧,٣١٨,٩٩٠	صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية
٩٩,٧٧٢,٠٨٤	٢٦٧,٠٩١,٠٧٤	الرصيد في نهاية السنة

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- النقد المصدر (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
١,٣٥٧,٣٠٥,٦٥٠	١,٥٣٢,٥٥٦,١١٦	صافي النقد المُنتَج
(٤٩٥,٦٠٣,٧٦٣)	(٥٨٩,٦٠٥,٦٨٤)	ناقصاً: النقد في خزائن البنك
٨٦١,٧٠١,٨٨٧	٩٤٢,٩٥٠,٤٣٢	

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلف.

٨- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي. ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية - عملاً بما تقتضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

١٠- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
٦٠٩,٩٧٠,١٤٦	٢٩٠,٢١١,١٨٧	حسابات جارية
٣٢٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠	ودائع
٢٠٤,٨٧٠,٨٤٨	٩٤٦,٩٢٦,٦٧٨	عمليات تورق (سحب)
<u>١,١٣٧,٣٤٠,٩٩٤</u>	<u>١,٥٢٤,١٣٧,٨٦٥</u>	

١١- المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
٨,٦٨٩,٤٢٦	٦,٣٩٣,٨٣٤	مصاريف مستحقة
٥٠,٣٦٢,٠٣١	٦٧,١٤٠,٧٩٩	أرصدة دائنة أخرى
٤١,٢٧٢,٩٦١	٢٠,٠١٦,١٣٥	وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢ - ج)
<u>١٠٠,٣٢٤,٤١٨</u>	<u>٩٣,٥٥٠,٧٦٨</u>	

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٢- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
٢,٣٠٢,٧٤١,٩١٣	٢,٧٨٣,٧٥٧,٣٦٠	أ - حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت
		ب- حسابات نظامية:
٧٧,٧٦١,٤٩١	١٤٩,٤٢٨,٣٧٥	اعتمادات مستندية
١,٤٣٩,٩٢٢	١,٤١٥,٥٩٢	عملات تذكارية
٢٢,٢١١,٣٠٧	٥٤٧	تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣
١٠١,٤١٢,٧٢٠	١٥٠,٨٤٤,٥١٤	
٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	

في ٣١ مارس ٢٠١٠، كانت هناك تأمينات بمبلغ ١٥٣,٨١٢,٤٠٧ دينار كويتي (٧٣,١٦٥,٩١٠ دينار كويتي: ٢٠٠٩) مُحْتَفَظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٣- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	
١٧,٥٣٩,٩٩٣	١٩,٢٤٩,٢٤٢	تكاليف الموظفين
٢,٥٠٣,٩٩٥	٢,٩٧٣,٧٧٣	تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية
١,٤٣٧,٧٥٢	٢٩٩,٩٩٥	شراء أثاث ومعدات وسيارات
٣,٠٩٧,٩١٢	٢,٩٠١,٦٥٣	إصدار و شحن العملة
١,٧٣٦,٦٠٠	١,٨٦٢,٦٥٢	مصاريف متنوعة
١٧,٩٣٨,٣٦٨	١٢,١٦٢,٠٥٩	تكاليف إنشائية
٤٤,٢٥٤,٦٢٠	٣٩,٤٤٩,٣٧٤	

١٤- سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١٠ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٧٤,٩٠١,٤٨٣ دينار كويتي (٤٨٠,٧٣٩,١٧٣ دينار كويتي: ٢٠٠٩).

المحتويات	الصفحة
مقدمة	١١
أولاً - أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية	١٥
١- التطورات النقدية.....	١٦
٢- التطورات المصرفية.....	٢٢
ثانياً - أهم الإجراءات والتعليمات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي..	٣٠
ثالثاً - أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي	٣٢
رابعاً - القوى العاملة في بنك الكويت المركزي	٣٤
خامساً - أعمال وأنشطة أخرى	٣٥
سادساً - الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠	٣٧
- تقرير مراقبي الحسابات	٣٩
- الميزانية العمومية.....	٤٠
الموجودات.....	٤٠
حقوق الملكية والمطلوبات.....	٤١
- بيان الأرباح والخسائر.....	٤٢
- إيضاحات حول البيانات المالية.....	٤٣

للمراسلات والاستفسارات:

بريدياً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: cbk@cbk.gov.kw

عنوان اللوحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العالمية: <http://www.cbk.gov.kw>

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت
المركزي